الآن و بعد أشهر من بداية الثورة، و بعد آلاف الشهداء و عشرات آلاف الجرحى و المعتقلين، أصبح لا بد من التجهز لإدارة الأزمة عسكرياً و سياسياً، فالاحتلال يدفع باتجاه كل أشكال الصراع و الاقتتال الداخلي كعملية ابتزاز لمن لا زال يقف معه فإما الاحتلال أو الفوضى.

لم تعد تخيفنا الفوضى، فالثوار أصبحوا يعيشون في فوضى منظمة بعد أن قام الاحتلال بتقطيع أوصال المدن و بعد كل القتل و التنكيل و التهجير.

ما نحن بحاجة إليه هو سقف متين يحمينا لأن السقف الوهمي لما يسمى أمن و جيش سوف ينهار قريباً تحت ظروف عدة، فعندما ينهار نكون نحن بمأمن تحت سقفنا الذي قمنا ببناءه.

الفكرة تقوم على إنشاء مظلة سياسية دستورية تكون مهمتها إنشاء جيش تحرير وطني يقوم بتحرير الأرض من الاحتلال، و يختصر المسافة السياسية و يقدم للعالم القلق شكل سوريا المستقبل كعمل نافذ على الأرض و ليس مجرد تصورات قابلة للتأويل أو التبديل.

أصبح لدى الثوار الآن قوة، وهم بحاجة لنواة سياسية تدير الأزمة سياسياً على الأرض، و هنا تأتي فكرة إنشاء برلمان مؤقت، سيتم اختيار أعضاءه من مجموعة منتخبون عبر التنسيقيات و التكتلات السياسية و الشعبية و سيكون التمثيل من كل مدينة و محافظة طبقاً لمجلس عام 1943 الذي انتخب تحت الاحتلال الفرنسي آنذاك و كان تعداده 120 نائبا.

بعد تشكيل البرلمان و عقد أول اجتماع له سيتم اتخاذ القرارات التالية "طبعاً صيغة البيان هنا رمزية و عند صياغتها لإعلانها سيتم صياغتها بشكل قانوني و احترافي":

1. إلغاء الدستور الحالي و العودة للعمل بدستور عام 1950 و الذي هو في الأصل "دستور الاستقلال"، مع الأخذ بعين الاعتبار أن دستور الاستقلال هو ما أجمع عليه الثوار و أبناء الوطن و عمل عليه نخبة من خيرة المثقفين و ذوي الخبرة لسنوات طويلة.
2. يحل حزب البعث و تعاد جميع ممتلكاته للدولة، و تحال قياداته إلى القضاء للمحاكمة على ما اقترف هذا الحزب من قتل و تنكيل و تشريد و غيرها من الجرائم لمن تثبت إدانته.
3. يوقف مؤقتاً العمل بكل المواد في الدستور الجديد التي تعطي الصلاحيات لرئيس الجمهورية و رئيس الحكومة لحين تواجد أحدهما أو كليهما، و تعطى الصلاحيات للبرلمان كونه صاحب السلطات في حالة الفراغ السياسي، و يتم تشكيل مجلس الدفاع الوطني طبقا للدستور الجديد و التي ستكون إحدى مهامه تشكيل مجلس عسكري يعمل على إنشاء جيش تحرير وطني لحماية المدنيين و مكتسبات الوطن و بسط سلطة القانون على الدولة و العمل على إجلاء الاحتلال عن كامل التراب الوطني.
4. يكلف "....ضابط أو شخصية عسكرية..." بتشكيل مجلس عسكري و يعرض على البرلمان للموافقة عليه، و يكون هذا المجلس تابعاً بقراراته و سلطاته لرئيس البرلمان و و يكون بمثابة مجلس أركان الجيش.

---

5. يطالب البرلمان منظمة الأمم المتحدة و جامعة الدول العربية و منظمة المؤتمر الإسلامي و كل الدول و الهيئات أن تعترف به و تدعم جهود الشعب السوري لنيل الحرية و الاستقلال.

سيتم حشد تأييد الشارع لهذا البرلمان و لهذه القرارات من خلال التنسيقيات و الإعلام و كل وسيلة توصل للعالم رسالة واضحة أن هذا البرلمان شرعي و الشعب موافق على قراراته.
من الناحية القانونية، ستخرج علينا آراء كثيرة من أعداء و من أصدقاء، هذه الآراء ربما تطعن بقانونية المجلس و استبدال الدستور، و و... إلخ.

نقول أن هذه ثورة و ربما فكرة البرلمان مستحدثة و غير مسبوقة، فالثورات عادة تقاد بمجلس قيادة ثورة، و كون الثورة السورية لم تبدأ بقيادة، بل بدأت من الشعب مباشرة، فلا أحزاب و لا غيرها كان لها قرار البدء، من هنا تأتي أهمية أن تمثل الثورة ببرلمان ليكون القرار السيادي للثورة في الداخل و بيد الثورة مباشرة.

هناك الكثير من الأفكار التي يمكن أن تطرح و لكن الآن سنتحدث عن ردة الفعل في الداخل على تشكيل البرلمان.

شعبياً سيكون التأييد عارماً و سيشعر الثوار بالارتياح لأن المجلس من الداخل و في الداخل.

أما الاحتلال فبعد صدور القرارات التي أسقطت شرعيته قانونياً و مع تزايد الضغط الدولي عليه سيبدأ الانهيار " الدراماتيكي " المتمثل بانشقاقات في الجيش خاصة بعد البدء بتشكيل جيش التحرير الوطني، كما سنشهد هروباً لكثير من الشخصيات التي يعتمد عليها الاحتلال في سياسته الداخلية، و سيبدأ

انتقال الأشخاص من ضفة الاحتلال إلى ضفة الثورة، و ستخرج الأغلبية الصامتة عن صمتها لوجود جهة قوية تحفظ كيان الدولة و حقوق الجميع فتنحاز لها،..و.. و بالإمكان تخيل الكثير من الأمور و إذا ترافقت هذه الأحداث مع حملة إعلامية منظمة فالمتوقع أن الأمور ستؤول إلى انهيار و سقوط تام للاحتلال.

اقترحنا تشكيل لجنة السياسات الخارجية، و اقترحنا نسبة 7 لتنسيقية الخارج و 3 للداخل و ستكون هذه اللجنة بمثابة الذراع السياسية و القانونية بمواجهة الخارج، مهمتها ستكون شبيهة بمهمة وزارة الخارجية و لها حرية العمل تحت سقف الدستور و موافقة البرلمان.

كما اقترحنا تشكيل لجنة مالية و مهمتها جمع التبرعات لبناء الجيش و الإنفاق على الدولة لحين استتباب الأمر، ستكون مهمتها شبيهة بمهمة وزارة المالية.

اللجنة القانونية، ستكون أيضا 7 لتنسيقية الخارج و 3 للداخل، مهمتها متابعة قرارات البرلمان و التأكد من دستوريتها، كما أنها معنية بمتابعة الأمور القانونية المتعلقة بملاحقة أركان الاحتلال و كذلك مساعدة المهجرين و المغتربين على الاضطلاع بحقوقهم القانونية و مساعدتهم في أماكن تواجدهم من حيث تقديم المشورة و النصح ضمن قواعد القانون الدولي و القوانين المحلية في أماكن إقامتهم.

كيفية التعاون بين البرلمان و التكتلات السياسية و الشعبية الموجودة على الساحة

إن البرلمان كفكرة نواة لدولة المستقبل، و ما يكرسه من شكل القادم لطمأنة الأقليات و الإقليم و العالم على أن سوريا المستقبل ستكون دولة تشاركية لكل أبناء الوطن، كذلك فإن البرلمان ككيان سياسي لا يستطيع العيش بمفرده بمعزل عن التكتلات الموجودة على الساحة الداخلية و الخارجية، لذلك فالبرلمان ينتعش دوره و تعزز إمكانياته بهذا التنوع و يعمل بآلية تشاركية تكون شبيهة بالصمغ الذي يجمع الأجزاء تحت سقف الدستور

من هذا المنطلق قمنا بعرض فكرتنا على كل التشكيلات الموجودة على الساحة طالبين من هذه التشكيلات المشاركة بإنشاء البرلمان على أسس شخصية لا تمثل انتماءات الأشخاص و إنما تمثل انتماءهم للدستور و القانون بالدرجة الأولى، و نزعنا الصفة الحزبية أو الطائفية عن المشاركين مهما كان الحزب الذي ينتمون له (ما عدا حزب البعث فهو غير مدعو للمشاركة)، و بمعزل عن معتقدات طوائفهم، الهدف هو تعزيز العمل الوطني بجهود متنوعة تساعد على تجاوز محاذير الخلافات التي ستنشأ بعد الاستقلال و كخطوة إستباقية لكل التصورات المظلمة التي يمكن أن يقع بها الشارع السياسي بين أيديولوجيات دينية أو عرقية أو فكرية.

من ناحية أخرى فإن دعم البرلمان من قبل هذه الكتل و الاعتراف به و دعمه إعلامياً بكل الوسائل المتاحة سيجعل منه قوة داخلية تجبر العالم على الاعتراف به و تجبر الاحتلال على التأكد من جديته و توحد أجنحة الثورة خلف نواة سياسية و عسكرية تمهد الطريق للحفاظ على الوطن و مكتسباته لحين

الاستقلال كما أنها تساهم في التخفيف من مخاطر أي نزاع أهلي أو طائفي يسعى له الاحتلال كما يسعى له الغرب، و بذلك نفوت الفرصة على أعداءنا في إتهامنا أننا شعب غير جدير بالديمقراطية، و لا يخفى علينا حملات تشويه الثورات السابقة أخلاقياً و ما يتم حتى الآن من تدمير للمكتسبات الأخلاقية للثورة في تونس و مصر و هاهي ليبيا على الطريق فالثوار متهمون على الملأ بانتهاك حقوق الإنسان و ربما القادم أسوأ.

مشروع البرلمان فكرة تستمد قوتها من عدة نقاط نذكر منها:

- فكرة وطنية تقوم على اعتبار أن آخر نقطة تم التفاهم عليها بين السوريين كانت مجلس 1943 و الذي استمر حتى ما بعد الاستقلال.
- أنها فكرة لا يمكن رفضها أو الطعن بها لأنها لا تقصي أحداً و تكرس فكرة الدولة المدنية التي تكفل الحرية لكل الأفراد.
- أنها تلغي الجدل الطائفي و الأيديولوجي الذي يحاول الاحتلال أن ينسب له الفضل في التعايش السوري مع أن الحقيقة خلاف ذلك.
- أنها تضم بين طياتها كل أفكار و طموحات التكتلات السياسية و الشعبية الموجودة على الساحة و هي متنوعة من تكتل إلى آخر، فجاءت فكرة البرلمان فكرة جامعة لكل هذه الحسنات تحت سقف دستوري موحد.

هذا مختصر للمشروع، و لدينا وثيقة تفصيلية تحت اسم " وثيقة الاستقلال " تشرح بشكل أوسع فكرة البرلمان المؤقت و قد آثرنا عدم نشرها للعموم في المرحلة الحالية لحين الانتهاء من انتخاب شخصيات المجلس عبر التنسيقيات في الداخل و ستناقش هذه الوثيقة في الاجتماع المزمع عقده لاحقاً لإعلان البرلمان.